

جواب حول "معاقبة العبد على فعله مع كون أفعاله مخلوقة لله تعالى"

الشيخ سيدي عبد القادر بن علي الفاسي المتوفى سنة 1091هـ

تقديم وتحقيق

رشيد لعالملة

rachid.laalalma@flsh.um5.ac.ma

ملخص:

تعدّ قضية خلق أفعال العباد من القضايا العقدية التي اختلفت فيها المذاهب العقدية، خصوصا بين المعتزلة الذين اعتبروا أن معاقبة العبد على فعله مع كون هذا الأخير مخلوقا من قبل رب العالمين منافٍ لأصل العدل عندهم، وبين من خالفوهم من أهل السنة الأشاعرة الذين بينوا أن الله تعالى هو الفاعل المختار، وهو الغني الحميد فإن يعذب فبمحض العدل، وإن يغفر فبمحض الفضل، لا يسأل عما يفعل وهو يسألون. ومن هنا جاء جواب الشيخ العلامة سيدي عبد القادر الفاسي (ت1091هـ) أحد أقطاب الأشاعرة في المغرب الأقصى الذي أجاب عن هذه القضية، وبَيَّن لبسها، وحقق القول فيها استنادا على صحيح المنقول، وصريح المعقول.

الكلمات المفتاحية: العقيدة الأشعرية، خلق الأفعال، المعتزلة، عبد القادر الفاسي.

Résumé :

La question de la création des actes humains est l'une des questions doctrinales dans lesquelles les doctrines théologiques différaient, en particulier entre les Muaatazila qui considéraient que punir un servent pour son acte avec ce dernier créé par Allah est contraire à l'origine de la justice pour eux, et parmi ceux qui n'étaient pas d'accord avec eux des Ashaaries qui ont montré qu'Allah Tout-Puissant peut faire ce qu'Il veut, et il est le riche, le bienveillant, D'où la réponse du Cheikh Sidi Abdelkader Fassi, l'un des Ulémas Aschaarites du Maroc, qui a répondu à ce sujet, en se basant sur le Saint Qoran, la Sunnah et la logique.

Mots clés : Doctrine Ashaarite, Muaatazilah, Actes humains, Abdelkader Fassi.

Abstract :

The issue of creating the human actions is one of the doctrinal issues in which doctrinal schools of thought differed, especially between the Muaatazilah, who considered that punishing a servant for his actions despite the fact that the latter was created by Allah ; the Lord of the Worlds is contrary to the origin of justice for them, and among those who disagreed with them among the Sunnis, the Ashaaris. Hence the answer of Sheikh Sidi Abdul Qadir Al-Fassi, one of the

Moroccan Ashaarite leaders, who answered this issue, clarified its ambiguity, and verified the statment in it based on the Qoran, Sunnah and Reason.

Keywords : Ashaarite doctrine, Muaatazilah, Humain actions, Abdelkader Fassi.

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم،

أما بعد، فقد وقفت على هذا الكتاب المخطوط، ضمن مجموع بمؤسسة علال الفاسي بالرباط، عنوانه: "جواب حول معاقبة العبد على فعله مع كون أفعاله مخلوقة لله تعالى" للعلامة سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله، ونظرا لقيمتها العلمية، ولارتباطه بالمباحث العقديّة الذي أشتغل عليها أكاديميا، رغبت في إخراجها ليستفيد منها الباحثون في تخصص العقيدة وعلم الكلام الأشعري على وجه الخصوص، وكذا معرفة منهج علماء السنة الأشاعرة في التعامل مع هذه القضايا العقديّة المثارة، ويعد جواب العلامة سيدي عبد القادر الفاسي هذا من أبرز الأمثلة العملية على علو كعبهم في بيان وبسط نحو هذه القضايا العقديّة التي أثّرت قديما ولا زالت تثار مثيلات لها في الزمن المعاصر.

التعريف بالمؤلف:

هو عبد القادر بن أبي الحسن علي بن أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي بن عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن عبد الملك بن أبي بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجد الفهري الكنايني النسب، المالكي الأندلسي الأصل. كانوا يسمون بآل ابن الجدّ في الأندلس، وهم فِهْرِيّون، استوطنوا مدينة "نبلة" Niebla (ياقوت الحموي: 10)، ثم انتقلوا إلى مدينة إشبيلية Sevilla، ومنها لمالقة Malaga، ثم إلى فاس حدود سنة (880هـ/1483م) وبها تسموا بالشّماع، ثم من فاس إلى القصر الكبير، وبها تسموا بالفاسي، ومنها عادوا إلى فاس (عبد الرحمن الفاسي: 17-18).

وقد ألّف السلطان العلوي المولى سليمان كتابا معرّفا بهذه الأسرة العالمة، واحتراماً لذكرى أستاذه العالم سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي (ت1214هـ/1799م)، سماه: "عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي بن الجدّ" (خالد صقلي: 2018)، كما أشار إلى ذلك الأستاذ عبد القادر العافية بقوله: "وقد عهدنا العلماء يؤرخون للملوك والعائلات الملكية، ولكننا لم نعهد الملوك يؤرخون لبعض رعاياهم من الأفراد أو العائلات، فلعل هذا الكتاب أن يكون فريدا من نوعه في تاريخ الكتب والمؤلفات!" (عبد القادر العافية: 296).

مولده:

ولد بمدينة القصر الكبير، ثم انتقل للعيش بمدينة فاس، قال محمد بن عزوز: "ولد رضي الله عنه بالقصر الكبير عند زوال يوم الاثنين ثاني رمضان سبع وألف (1007هـ) (عبد القادر الفاسي، ص17)، وقال ابنه عبد الرحمن (1096هـ): "وسميت هذه السنة بالمغرب بعام الفيل (الحفي، ص: 445).

شيوخه:

أخذ الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي عن علماء كثر، من أبرزهم كما ذكر الإفرائي (ت1156هـ) في كتابه صفوة من انتشر: "وأما مشايخه فقد أخذ عن أبيه، وعن عم أبيه زيد العارف وهو عمدته في علمي الظاهر والباطن، وعن عمه سيدي

العربي الفاسي، وعن أبي القاسم بن أبي النعيم، وعن أبي العباس المقرئ مؤلف نفع الطيب، وعن الجنان، وابن عاشر، وعن أبي الحسن بن الزبير، وعن أبي زيد بن القاضي وغيرهم" (الإفراني، ص: 312).

وقد ذكر ابنه عبد الرحمن مجموعة من شيوخ والده في كتابه تحفة الأكابر بمنابح الشيخ عبد القادر، بقوله: "وقرأ على جماعة من الأشيخ منهم" (عبد القادر الفاسي، ص: 18):

- عم أبيه الإمام العارف الهمام أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، وهو عمدته في العلم والعمل الظاهر والباطن.

- الشيخ القاضي أبو نعيم الغساني (ت1032هـ)

- الإمام الحافظ المفتي الخطيب أبو العباس أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت1041هـ).

- الفقيه الحسن أبو عبد الله محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر (ت1040هـ).

- إمام النحلة العلامة الدراك أبو الحسن بن الزبير السجلماسي (ت1035هـ)، وأخذ عن الفقيه المشارك أبي الحسن علي بن أبي القاسم ابن القاضي (ت1018هـ) كثيرا من الأمهات النحوية والرمزية والعروضية والحسابية، وقرأ المنطق على الفقيه القاضي أبي الحسن علي بن محمد المرئي الشريف التلمساني (ت1072هـ)، وأخذ العشر لنافع والتجويد عن الفقيه الأستاذ المقرئ أبي عبد الله محمد الجزولي (ت1025هـ)، وعن الفقيه الأستاذ أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني السوسي، الشهير بعيسى الشرقي (ت1062هـ)، وعن الفقيه الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد السوسي، الشهير بالمرغتي (ت1089هـ)، وعن الفقيه الأستاذ أبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي (ت1082هـ)، وأخذ الشاطبية بمضمونها سماعا على عبد الواحد ابن عاشر (ت1041هـ) (الحبي، ص: 446-448)، وأخذ عن أبي العباس حمدون المزواري (ت1080هـ) الفقه والأدب والحديث، وأخذ عن أبي فارس عبد العزيز بن محمد الزياتي (ت1055هـ) الفقه والحديث والأصول.

تلامذته:

عرف الشيخ عبد القادر الفاسي بعلمه الغزير وأدبه الجم، حتى إن بعض المصادر تقول إنه يصعب حصر عدد تلامذته نظرا لكثرة الوافدين عليه من كل الأقطار والأمصار. قال المُحَيِّي (ت1111هـ): "أخذ الناس عنه بحيث إن تلامذته لا يحصون، ولم يحرم أحد منهم من العلم ليس فيه وفي آباءه، وبركته مشهورة بحيث إن الطلبة تقصده من البلدان النائية لذلك" (الحبي، ص: 444). وقد جمع تلامذة الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي ولده أبو زيد عبد الرحمن الفاسي في كتاب سماه: "ابتهاج البصائر فيمن قرأ على الشيخ عبد القادر"، ورتبهم على حسب العشرات" (الحبي، ص: 312).

نشأته، مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

تذكر المصادر أن العلامة سيدي عبد القادر الفاسي كانت له تربية خاصة، ولمع نجمه منذ صغره، لذلك لقي عناية من قبل أبيه وجده، قال ابنه في فهرسته: "نشأ في حجر والده مصونا عن عبث الصبيان، وعن لهُ الأقران، ملازما لدار جدّه، وبها ولد وربى محفوظا بالتدريج الرحمان والتوفيق الرباني" (عبد القادر الفاسي، ص: 17). فقرأ على والده، وتعلم القرآن وحفظه على معلمه الرجل الصالح سيدي غانم السفيني (ت1040هـ)، ثم لازم القراءة على أخيه الفقيه أبي العباس مدة، وقرأ أيضا على الفقيه سيدي محمد أزيات (ت1063هـ)، وسيدي محمد الرجاس (ت1042هـ)، وسيدي عبد القوي بن محمد التلمساني (ت1035هـ). كلهم من فقهاء القصر الكبير" (عبد القادر الفاسي، ص: 17). ثم رحل إلى فاس برسم القراءة وذلك في أوائل رجب سنة خمسة وعشرين

وألف [1025هـ]، فنزل بالمدرسة المصباحية (جعفر الكتاني، ص: 64-65). وأثنى عليه الإفرائي ثناءً عظيماً، وذكر بعضاً من مناقبه ونبوغه، وتعلقه بالعلم والقراءة، قال رحمه الله: "وأكبَّ على التعليم والجد والاجتهاد وتحصيل الفوائد، حتى إنه كان كثيراً ما يجد نفسه سائراً في الطريق من غير قصد لتعلق قلبه بمجالس العلم، وحينئذ إلى أماكن القراءة، فانتفع في أقرب مدة وحصل في الزمن اليسير من العلم ما لم يحصله غيره في الزمن الكثير" (الإفرائي، ص: 310).

وزاد ابنه عبد الرحمن لما ترجم له في كتابه "المنسبكات في علم الذكاة" متحدثاً عن حفظه وضبطه وتمكنه العلمي قائلاً: "فقد كان أنجب وأعلم أهل زمانه، وأثبتهم وأضبطهم، وأكثرهم حفظاً للمسائل من كل فن من غير تكلف، فحصل علماً غزيراً، وانتفع في أقرب مدّة، ثم تأهّل في فاس، وذاع صيته في الآفاق" (عبد الرحمن الفاسي، ص: 18).

ووصفه تلميذه أبو محمد الطيب بن محمد الفاسي (ت1131هـ) في فهرسته بقوله: "هو الفقيه الإمام المحدث، الحافظ، المفسر، الأصولي، المتكلم، النحوي، اللغوي، المنطقي، الأديب، الجدلي، الحكيم، النظّار، الصوّفي في يد الدهر ووحيد العصر، جامع أشتات فنون العلوم، والمبرز في سائر أنواع المعقول والمفهوم، وإمام الأئمة، وشمس الأمة" (الكتاني، ص: 13)، ونقل عنه الحُضَيْيُ (ت1189هـ) في طبقاته علمه الغزير، وتواضعه الكبير، وورعه البديع، فقال: "وكان رضي الله عنه حجة في علمي الظاهر والباطن، ونشر ما عنده وبثّه في الناس، حتى إن غالب فقهاء إفريقية والمغرب كلهم تلامذته، مع نزاهته وعلو همته، وإعراضه عن الدنيا وأربابها كل الإعراض، لم يأكل قط إلا من عمل يده الناسخة، ينسخ صحيح البخاري، فينتفع من ثمنه، ولا يقبل من أحد هدية ولا يأخذ من الأحباس شيئاً، ولا يفتر لسانه عن ذكر الله وتلاوة القرآن" (الحضبي، ص: 506-507). ومما يبرز تضلّعه في علوم شتى، وموسوعيته التي المشهود له بها من قبل القاضي والدّاني، يقول الإفرائي: "تصدّر لبث العلم ونشره، فشاع في المغرب خبره (...) وتنافس في الرواية والأخذ عنه الأئمة الكبار، وسعة عارضته في سائر الفنون، مع ما ضمّ لذلك من رشاقة العبارة وبلاغتها (...) وقد وقع الإطباق من مشايخ عصره على تبهره في علمي الظاهر والباطن، وأنه الحجة في ذلك، فلا تجد عالماً أو متعلماً بإفريقية والمغرب إلا وهو من تلامذته" (الإفرائي، ص: 310-311).

وزاد المُحَيِّي في خلاصة الأثر، مبرزاً قدر علامتنا ومكانته العلمية التي شهد بها معاصروه، وكلّ من شدّ الرِّحال لأجل التَّهَلُّلِ مما حباه الله تعالى من علوم شتى، بقوله: "الإمام، العَلَامَةُ، المُحدِّث، المُفسِّر، الصُّوفي، البارِع في جميع العلوم، جميع من انتسب إلى المغرب متفقون على جلالته وتوحيده، وإنّه عديم النظير، وأوحد المَشَايخ والعُلَمَاء (...) اشتهر ذكره من خال صغره، وكثر الثناء عليه، وبُعْدَ صِيئته في مَشَارِقِ الأَرْضِ وَمَعَارِبِهَا... واشتهر عند أهل المغرب، وكانَ عَظِيمَ الحِفْظ، عَجِيبَ الإِمْلاء، إذا قرأ كتاباً استوفى ما فيه، فإن وجد فيه مسألة ناقصة تمّمها، أو شيئاً مستغلاً شَرَحه، أو طويلاً اختَصَره دون أن يُجِلَّ بِشيءٍ من معانيه أو مسائل محتلفة" (المحيي، ص: 444).

فكلّ ما ذُكر في بيان مكانته العلمية الرفيعة هو غيض من فيض، وإلا فإن شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي هو من كبار علماء عصره الذين شبّوا على حبّ العلم والنبوغ فيه، والمشاركة في علوم كثيرة، وهو ما أكّده جلّ من ترجم له من المغاربة على وجه الخصوص.

مؤلفاته:

المأثور عن سيدي عبد القادر الفاسي أنه لم يؤلف كتاباً في علم من العلوم سوى ما كان يجيب عنه من مسائل ترد عليه، وإلى هذا أشار الإفرائي بقوله: "ولم يتصدر رحمه الله لتأليف كتاب مخصوص، ولا لشرح متن من المتون، وإنما كانت تصدر منه أجوبة يسأل عنها فيجيب عنها (...) وله العقيدة المشهورة المنسوبة إليه، والفقهية الموجودة أيضاً بأيدي العامة. وأما ما يوجد من المنسوب

إليه فإنما هو ملتقط من كلامه، وأما تأليف عم أبيه زيد فأكثرها جمعها هو من تقايد، منها ما هو بحضرته وزيادته ونقصانه، ومنها ما هو بعده... فكان يقصد المواضع التي تحتاج إلى بحث أو كلام فيطلب منه التقييد عليها، ويجمعه لغيره في محاله" (الإفراني، ص: 312). وذكر محمد بن عزوز وهو يتكلم عن فهرست عبد القادر الفاسي الذي قد ينسب البعض لصاحبه، وليس الأمر كذلك، وهو ما بينه في قوله: "تعتبر فهرست عبد القادر الفاسي من أشهر فهارس علماء المغرب، وأكثرها استيعاباً لأسانيد مصنفات العلوم. وهي عبارة عن إجازة كتبها عبد الرحمن الفاسي نيابة عن أبيه وبإذنه، وقد صدرها بأسماء الراغبين في الإجازة المستفيدين منها، وهم جماعة كبيرة يتقدمهم ولداه ابنا عبد القادر الفاسي وأبو سالم العياشي، وضمنهم مجموعة من علماء الشرق". (عبد الرحمن الفاسي، ص: 13).

وخلاصة القول، إن الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي ما عرف عنه تأليف قام به بنفسه في علم من العلوم، إلا ما كتبه ابنه وتلامذته من أجوبته التي كان يجيب من سألته عن قضية من القضايا الفقهية أو الكلامية، وربما شغله في نسخ صحيح البخاري بخط يده وبيعه حال دون ذلك. وفيما يلي، نذكر أبرز ما عرف به الشيخ رحمه الله:

- 1- "جواب حول معاقبة العبد على فعله مع كون أفعاله مخلوقة لله تعالى"، مخطوط ضمن مجموع، رقمه: 1098 ع 257، مؤسسة علال الفاسي بالرباط. المعني بهذه الدراسة.
- 2- "تعريفات وحدود"، من تحقيقي، منشورة بمجلة ليكسوس للبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، نونبر 2022م، المغرب.
- 3- رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها، تأليف سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، عبد الحي بن عبد الكبير الكنان (ت1382هـ)، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011م.
- 4- عقيدة أهل الإيمان، حققها الباحث بنعيسى النّية، في أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العقيدة والأديان، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2014م.
- 5- رسالة في التوحيد مخطوط، مؤسسة علال الفاسي بالرباط، تحت رقم: 787ع.

التعريف بالمؤلف:

أجاب شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي في هذا المخطوط عن قضية من أبرز القضايا العقدية التي أثارت جدلاً واسعاً بين المتكلمين تتعلق بخلق أفعال العباد، ومسألة معاقبة العبد على فعل لم يخلقه، وفي هذا إشارة إلى قول المعتزلة على وجه الخصوص الذين يقولون إن العبد هو الذي يخلق فعل الشر وليس الله تعالى، معتقدين أنهم بذلك ينزهونه سبحانه وتعالى عن الفعل القبيح، وأن هذا هو مقتضى أصل العدل عندهم، خلافاً لأهل السنة عموماً، والأشاعرة خصوصاً، حيث تعدّ نظرية الكسب عندهم الجواب الشافي الكافي لهذه المسألة.

كما تطرق في هذا المخطوط لقضايا أخرى في علم التصوف، مما يؤكد على إلمام العلامة شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى بالعقيدة الأشعرية والتصوف الجندي، ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال ما ذكره في ثنايا هذا العلق النّفيس.

تاريخ تأليفها واسم ناسخها:

أثناء البحث عن نسخ أخرى للمخطوط قصد الاطلاع عليها وإجراء المقابلة بينها، وجدت فقط هذه النسخة في خزانة علال الفاسي بالرباط ضمن مجموع، رقمه: 1098 ع 257، ولم أجده في فهرس الخزانة الحسنية بالرباط، وفي الخزانة الوطنية بالرباط وجدت النسخة نفسها الموجودة في مؤسسة علال الفاسي بالرباط. مما يرجح أن هذه النسخة فريدة والله أعلم.

بالإضافة إلى عدم ذكر لاسم الناسخ فيها، إلا أن بعض المخطوطات الموجودة في المجموع نفسه، والتي عند مقارنة نوع الخط الذي كتبت به، مقارنة بخط الكتاب المخطوط قيد الدراسة ترجح أن ناسخه هو محمد بن محمد الصنهاجي (ت1375هـ) والله أعلم. (عبد السلام بن سودة، ص: 158).

مضمون الرسالة

ناقش العلامة سيدي عبد القادر الفاسي في كتابه المخطوط هذا مجموعة من مسائل العقيدة والتصوف، فتحدث في بداية المخطوط عن قضية معاقبة العبد على فعل لم يخلقه، وهي من الشبهات المشهورة عند القدرية والمعتزلة، معتقدين أن ذلك مناف للعدل والحكمة الإلهيين، فأجاب عن هذه الشبهة، وردّها بالأدلة العقلية والعقلية سالكا في ذلك منهج أهل السنة الأشاعرة.

ثم بيّن بعد ذلك مسألة مرتبطة بالأفعال، وهي مسألة التدبير، فأجاب عنها بالاستدلال عليها بنصوص من أعلام التصوف نحو الإمام الشاذلي (ت656هـ) رضي الله عنه، وختم كلامه بالحديث عن شبهة أخرى مشهورة تتعلق باتخاذ الله الولد، حاشاه جلّ في علاه، فاستدل على هذه القضية بنصوص نقلية وأخرى عقلية معتمدا على تفاسير نفيسة. وذكر مخالفة ابن حزم الظاهري لجمهور المسلمين بقوله بجواز اتخاذ الله تعالى للولد، موضحا أن قدرة الله تعالى متعلقة بالممكنات وليس بالمستحيلات.

فهذا الكتاب المخطوط على صغر حجمه فهو غني من حيث التأصيل والتفصيل لبيان الشبهات المثارة، وبيان المناهج والأدلة الممكنة إعمالها في الاستدلال عليها، وهذا ليس غريبا عن شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي المتمكن من علمي الظاهر والباطن رحمه الله. والذي له تعليقات نفيسة، الأمر الذي يؤكد على التكامل العلمي والمعرفي عنده بين العقيدة الأشعرية والتصوف. فطريقة جوابه شاهدة على ذلك، مؤكدة على مدى التداخل بين العِلْمَيْن. إن أجوبة العلامة شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي على كثير من نوازل عصره دقيقة، تنم عن علم غزير، وفقه واقعي أصيل، ونفّس صوفي أشعري بديع. وهو ما نجده ماثورا فيما اشتهر عنه أو ما كتبه ابنه أبو زيد عبد الرحمن الفاسي (ت1096هـ) رحمه الله تعالى.

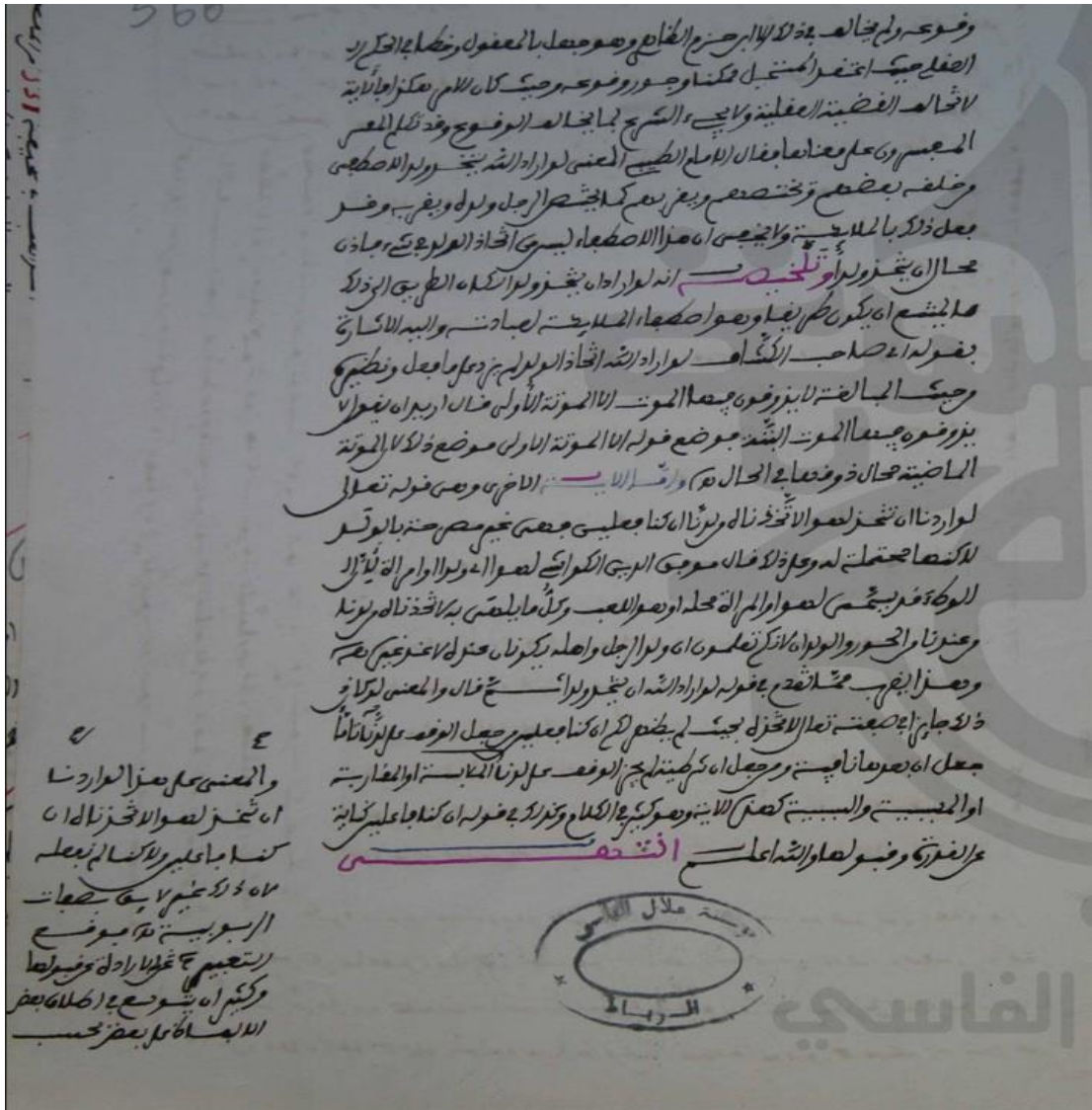
النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت على نسخة مؤسسة علال الفاسي بالرباط، رقمها: 1098 ع 257، ضمن مجموع، وهي نسخة فريدة والله أعلم لأنني وجدت نظيرتها بالرقم نفسه والعدد نفسه في الخزانة الوطنية بالرباط، ولم أجد نسخة منها في الخزانة الحسنية العامة بالرباط. لذا فالراجح أنها نسخة فريدة والله أعلم.

وفيما يأتي الصفحتين الأولى والأخيرة للكتاب المخطوط المعتمد في الدراسة:



الحمد لله الذي جعل الدين على ديننا محمد وآله وصحبه وسلم
 من عافية العبد على عمله مع كونه اوعاله مخلوقة لله تعالى **واجاد**
 بما نصبه بعد الحمد لله والصلوة والسلام على من لا نبي بعده رسول الله وآله الشوال ع كسري
 العبد يعاقب ويضام على عمله وهو لا يفرقه له عليه ولا خافته وهو يتبع الجماعة
 ولا يفرقه عليه بل يجمع منه عار ويطلب له ما يتكبر منه عار يعاقب على التفصيل ويراض
 بالكتب والكتب بيد الغني وما علم ان هذا الايراد والتعارض بين الامام والمؤلفين
 الشواهد او العباد وبشيء جعل العبد وترتيب ذلك عليه بحقيقة الامر ليس من الاوثر
 شولي وبيع ذلك اهل السنة وردوا احسنه في صياحه وفي كتب الكلام وغير ذلك في
 كسري الكبري بما لا ينكر عليه وحاصل **هذا** ان الله سبحانه متصرف في ملكه وخالقه
 كيف يشاء على مقتضى حكمه وقبحه وعمله او ما يخل او عدل بل انهم في عظم
 وان الشفع في عمله والظلم في حقه محال بل لا يتصور في حقه اذ الظلم وضع الشيء في غير محله
 او ان كتاب النبي وخطابته الامام او النص في ملك الغني والله تعالى الامام له وانا نبي
 ولا يصاد في العصور وملكنا فيكم بالظلم تشبه عنه وعمله كله حسن اذ هو تعالى
 ومقتضى حكمته وكشف علمه وتخصيص ارادته وما يكون كذا لا يكون الا في نوع
 العصور والكل عاواذ اكل ذلك تخفى ان تحليل الشواهد على الجماعة انما هو على وجه
 التبعض والاعراض عن الاعمال اذ العقل لا يفضي بان العمل بخصوصه من حيث هو
 طاعة وانما وجهه بخصوصه لانه تعالى عليه الشواهد بل دعواته فضل به صواب العمل
 في عمل العبد وجعله طاعة وتزيب الشواهد عليه والعمل ان خصوص علامته على



الصفحة الأخيرة من الكتاب المخطوط

منهجية التحقيق

يتلخص ما قمت به في تحقيق هذا المخطوط في النقاط الآتية:

- 1- تَرجُئتُ للمؤلف شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي، وذكرت مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، ثم أثبتُ شيوخه وتلامذته، وأبرز ما عرف له من مؤلفات.
- 2- استعُنتُ بمصادر العقيدة الأشعرية، وكذا مصادر الصوفية لبيان بعض القضايا التي أشار إليها المؤلف.
- 3- أدرجتُ في متن الكتاب المخطوط العناوين التي وضعها المؤلف أو الناسخ بعدما كانت مثبتة في حواشيه.
- 4- ترجمتُ للأعلام المغمورين المذكورين في الكتاب المخطوط في الهامش.
- 5- قمت بتوثيق الآيات الواردة في الكتاب المخطوط في الهامش حسب رواية ورش عن نافع.
- 6- عملت على تخريج الأحاديث، مع شرح بعضها في الهامش لأن الحاجة اقتضت مزيداً من الفهم والتفصيل.

النصُ المحقَّقُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله. سئل الشيخ أبو عبد الله سيدي عبد القادر بن علي الفاسي رضي الله عنه عن معاقبة العبد على فعله مع كون أفعاله مخلوقة لله تعالى فأجاب بما نصّه بعد الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله:

"أما السؤال في كون العبد يعاقب ويُلامُّ على فعله وهو لا قدرة له عليه ولا طاقة، وهو يشتهي الطاعة ولا يقدر عليها، ويمتنع منها ويطلبها ولا يتمكن منها، ويعاقب على التقصير، ويؤاخذ بالكسب، والكسب بيد الغير، فاعلم أنّ هذا الإيراد والتعارض ينظر إلى أنّ الملازمة بين الثواب أو العقاب وبين فعل العبد، وترتيب ذلك عليه عقلية، والأمر ليس كذلك، وقد تولى دفع ذلك أهل السنة، وردّوه أحسن ردّ حسبما هو في كتب الكلام، وقرر ذلك في شرح الكبرى (السنوسي، ص: 358) بما لا مزيد عليه، وحاصله أنّ الله سبحانه متصرّف في مُلكه وخلقه كيف يشاء، على مقتضى علمه ومشئته، وفعله إما فضل أو عدل. فإن أنعم بفضله، وإن انتقم فبعده، والظلم في حقّه مُحال، بل لا يتصوّر في حقّه، إذ الظلم وضع الشيء في غير محله، أو ارتكاب المنهيّ، ومخالفة الأمر، أو التصرف في ملك الغير، والله تعالى لا أمر له ولا ناهي، ولا يصادف في الوجود ملكا غيره. فالظلم مُنتَفٍ عنه، وفعله كُلُّه حَسَنٌ، إذ هو على مقتضى حِكْمَتِهِ، وكشفِ عِلْمِهِ، وتخصيص إرادته، وما يكون كذلك لا يكون إلّا على أبداع الوجوه وأكْمَلِها، وإذا عُلِمَ ذلك تحقّق أن تعليل الثواب على الطاعة إنما هو على وجه التفضّل واللّزوم الشرعي لا العقلي، إذ العقل لا يقضي بأن الفعل بخصوصه من حيث هو طاعة، ولا أنه من حيث خصوصه يترتب عليه الثواب، بل هو المتفضّل بوجود الفعل في محلّ العبد، وجعله طاعة، وترتيب الثواب عليه، فالفعل المخصوص علامة على الثواب يحصل الشّارع لا علة له بحسب العقل، وكذلك يُقال في جانب المعصية هي علامة على العقاب بِجُزْئِهِ سبحانه، واختياره، وعدله، لا أنها تستلزم العقاب وتُفْتَضِيهِ عَقْلاً، ولو لم يفعل الله شيئاً من ذلك أو عكس القضية لم يلزم منه محال. فلا فرق بين خَلْقِ الدّوّابِ وخلق الأفعال، فالكلُّ فِعْلُهُ، فكما لا يقال: "لَمْ خَلَقَ هَذَا الْعَبْدَ وَعَذَبَهُ؟" كذلك لا يقال: "لَمْ خَلَقَ فِيهِ هَذَا الْفِعْلَ وَعَذَبَهُ عَلَيْهِ؟" ولا: "لَمْ جَعَلَ هَذَا الْفِعْلَ علامةً على الثّواب، وهذا علامة على العقاب؟"، إذ لا يُسألُ عَمَّا يَفْعَلُ، فقد خَلَقَ الْخَلْقَ وجعلهم قسمين كما في حديث الترمذي (الترمذي، أبواب القدر، باب ما جاء أن الله كتب كتاباً لأهل الجنة وأهل النار): "فرغ ربك من... فريق في الجنة وفريق في السعير، وقال: "هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي" (البيهقي، ص: 224) وكل ذلك من مواقف العقول، وسِرُّ القَدَرِ الذي أمرنا بالإمساك عنه، وعدم الخوض فيه، إذ العقول قاصرة عن إدراكه والإحاطة به، فالخطب في ذلك ببضاعته رجماً بالغيب، وضرب في حديد بارد، فالواجب صَوْنُها وستر مطمئنها عن النظر فيما لا يجدي، وانقلابه خاسئاً وهو حسير، وشأن العبد التسليم والإذعان لمواقع الأقدار، وإحكام الفاعل المختار الواحد القهّار، مع اعتقاد أن أفعاله وأحكامه لا تخلو عن الحِكم والفوائد، وارتباطها بها على وجه التفضّل لا على وجه اللّزوم العقلي، إذ لا يجوز عليه العَبَثُ والسَّفَهُ وبالله التوفيق.

معنى قولهم: "إن كان ولا بدّ من التدبير فدبروا ألا تدبروا".

وأما قول سيدنا الشاذلي (ت656هـ) رضي الله عنه: "إِنْ كَانَ وَلَا بَدُّ مِنَ التَّدْبِيرِ فَدَبِّرُوا أَلَا تُدَبِّرُوا" (ابن عجيبة، ص: 270). ثم إنهم أخرجوا تدبير المعاش، وفصلوا في التدبير بين المحمود والمذموم حتى لم يبق المنهي عنه. فالذي فهمته من كلامكم المعارضة بين النهي عن التدبير، والأمر بتركه كما في كلام الشاذلي المذكور. وفي كلام الحكيم (ابن عطاء الله السكندري) وهو: (أَرِحْ نَفْسَكَ مِنَ التَّدْبِيرِ). (ابن عجيبة، ص: 36)، وبين ما ذكره من تدبير المعاش والتقسيم بين المذموم منه والممدوح، فإنّ النهي عن التدبير يقتضي تركه جملة، كما قيل: "مَنْ لَمْ يُدَبِّرْ دُبْرَ لَهُ" (ابن عجيبة، ص: 37). فاعلم أن التدبير هو أن يُقدّر العبدُ، ويرتّب أموراً وشؤوناً يومئذٍ منها في المستقبل خُصُولُ مَنْفَعَةٍ أو دَفْعُ مُضَرَّةٍ، ويستعدّ لذلك، ثم هو مع ذلك لا يخلو إما أن يقف بقصد فيه على حكم شهوته وهواه، ويعكفُ بكنهه هيته على ما استرقه من طبعه ولا يتعداه، وقد غلبت عليه دائرة حسنه وهيمه فلا يرى الخير فيما سواه، واستولى على بصيرته عماها، وحصل من الغباوة والجهالة على غايتها ومداها، وإما أن يكون في تدبيره ذلك وترتيبه قصور السّر عن الجزم بخيرة ما دبر مرفوع الهمة عن الوقوف في حصول مأمّله وقصده على ما رتب وقدر لعدم وثوقه بحسن تدبيره، وخشية من ذلك حلول تدميره، ففوّض أمره فيه إلى من له النقص والإبرام، وحسن التدبير، وفصل الأحكام، وعلم أن اعتماده على ما رآه مع أن غير الحاكم ذهول عن الخلق والأدب الذي يتأدّب به الأريب الحازم، فكان الذي يريده من أجل ذلك ويرضاه ما أبرزه من الغيب، وقدره مولاه لعدم تهمته، وحسن ظنه برّبه إذ ما عوّده إلّا حسناً، وما أسدى إليه إلّا منناً. فالتدبير الأول مذموم مطلقاً، والثاني خارج من التدبير وإن كان بظاهره تدبير، أو لذلك قيل: "لَا بُدَّ مِنَ الْأَسْبَابِ وَجُودًا، وَالْغَيْبَةِ عَنْهَا شُهُودًا"، وهذه الأخلاق الحسنة أو السيئة محلّها القلب، فلا يعتبر منها إلّا ما باشر القلب وخالطه، إذ مبنى الطريق على تصفية القلوب، وتركبة النفس وتقدير السر والباطن، ولذلك كان اعتناؤهم بالباطن أشدّ من الظاهر في المباحث، وفيهما أي في الأقوال والأفعال: الصوفي في السباق لكنه قد زاد بالأخلاق، وقد قيل: "مَنْ فَاتَكَ بِالْأَخْلَاقِ فَقَدْ فَاتَكَ بِالتَّصَوُّفِ" (ابن القيم، ص: 294)، وذلك لأنهم وقفوا مع الله على قدم الصدق، فهم عاملون على إصلاح ما بينهم وبين الله، ولا عليهم كيف ظهروا في أعين الخلق، إذ كل ما سوى الله عدم، ألا كل شيء ما خلا الله باطل (البخاري، كتاب الرقاق، باب: الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك). وأولئك هم الصديقون الذين صدقوا في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم مع الله، وهذا بخلاف المرائي، فإنه يحتاط لتزيين ظاهره ولا عليه في الباطن، وإذا كان العبد كمن ذكرنا عاقدا على اختيار الله له فوجود تدبيره وعدمه سواء، ويظهر كونه عاقدا على تدبيره أو تدبير مولاه عند منتهى الأمر الذي دبر وظهور عاقبته، فإن ظهر خلاف ما دبر فاعتراه قلق وطيش واضطراب من قوأت ما دبر، ووقع له الهلع والجزع فهو كاذب في دعواه، واقف مع عادته وهواه، وإن لم يُبالِ بذلك، بل صَحَبَتْهُ السكينة والطمأنينة، لما باشر سويداء قلبه من صفو اليقين، وحق به من أنوار أهل الرسوخ والتمكين، فهو عبد قد نور الله قلبه، وكان الله من كل شيء كفايته وحسبه، وكما أن مقام التوكل، لا يقدر فيه تلّبس الظاهر بالأسباب، كذلك لا يقدر التلبس في ظاهر الأمر بالتدبير، ثم إنه كما لا بدّ في التلبس بالأسباب من جريها وتفصيلها على القانون الشرعي، وإلا كانت مذمومة قاذحة في التوكل، كذلك التدبير أيضا لا بدّ أن ينظر فيه هذا النظر، ويفصل فيه بين ما هو مطلوب ممدوح، وبين ما هو مرغوب عنه مذموم قاذح في التوكل، وقد تولى تفصيل ذلك وترتيبه صاحب التنوير في إسقاط التدبير (السكندري، ص: 24) بما لا مزيد عليه، فلينظر لمّهُ فما كان من التدبير مصحوبا بغفلة وإعجاب بالعقل والرأي واعتماد عليه فمذموم مطلقاً، وهو المنهي عنه والمشار إليه في قول الحكيم: "أَرِحْ نَفْسَكَ مِنَ التَّدْبِيرِ". (السكندري، ح4)، وربما يرشد إليه نسبة ذلك إلى النفس إذ إن المنهي عنه التدبير الصادر من النفس من حيث حظّها واقتطاعها عن شهود مدبرها ومسببها فيه، وحيث خلا من الأوصاف التي تؤدي إلى الشّرك الخفي، نظر ما يصلح أن يكون للتدبير محلا، مما أذن في تدبيره والنظر

فيه وإصلاحه فيكون في ذلك قائما بحق ربّه، وممثلا لإذنه وأمره بريئا من الحول والقوة فيه، مجموع القلب على مولاه في أن يتولى هدايته وتسديده بتدبيره عن تدبيره.

معنى قوله تعالى: "لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا"

وأما قوله سبحانه: "لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَا صُطْفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ" (الزمر: 5)، وقولكم كان هذا ممكن الوقوع، وكذلك قوله: "لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَوًا" (الأنبياء: 17). فاعلم أن نسبة الولد له سبحانه هو من قبيل المحال، ولا قابلية فيه للوجود، فلا يصلح أن يكون من متعلقات الإرادة ولا القدرة، ولا يكون ذلك نقضا في القدرة، إذ عدم تعلّق القدرة بشيء إما أن يكون لقصورها عنه، أو لعدم قبوله التأثير لكونه واجبا أو مستحيلا، والمنافي للقدرة الذي يكون نقضا فيها وعجزا هو الأول لا الثاني، ومن الثاني هو الولد له سبحانه، فلا تتعلق به الإرادة لكونه مستحيلا ولا يجوز وقوعه، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم الظاهري (ابن حزم، ص: 182-183)، وهو جهل بالمعقول، وخطأ في الحكم العقلي حيث اعتقد المستحيل ممكنا، وجوّز وقوعه، وحيث كان الأمر هكذا فالآية لا تخالف القضية العقلية، ولا يجيء الشرع بما يخالف الوقوع، وقد تكلم المفسرون على معناها، فقال الإمام الطّبي (ت743هـ) (ابن حجر، ص: 186): "المعنى: لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى من خلقه بعضهم، ويختصهم ويقرّبهم، كما يختص الرجل ولده ويقرّبه، وقد فعل ذلك بالملائكة، ولا يخفى أنّ هذا الاصطفاء ليس من اتخاذ الولد في شيء، فإذا محال أن يتخذ ولدا" (الطّبي، ص: 339). وتلخيصه أنه لو أراد أن يتخذ ولدا لكان الطريق إلى ذلك مما يمتنع أن يكون طريقا وهو اصطفاء الملائكة لعبادته، وإليه الإشارة بقوله أي صاحب الكشف -جار الله الزمخشري- (ت538هـ): "لو أراد الله اتخاذ الولد لم يزد على ما فعل، ونظيره من حيث المبالغة لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى، قال: أريد أن يقول لا يذوقون فيها الموت البتّة، فوضع قوله: إلا الموتة الأولى موضع ذلك لأن الموتة الماضية محال ذوقها في الحال" (الزمخشري، 283/112).

وأما الآية الأخرى وهي قوله تعالى: "لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَوًا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ" (الأنبياء: 17)، فهي غير مصرّحة بالولد، لكنها محتملة له، وعلى ذلك قال موفّق الدّين الكواشي (الذهبي، ص: 216) (ت680هـ): "لهوًا أي وَلَدًا أو امرأةً لأنّ الوطء قد يسمى لهوا، والمرأة محلّه، أو هو اللعب، وكل ما يلهى به لاتخذناه من لدنا من عندنا من الحور والولدان، لأنكم تعلمون أن ولد الرجل وأهله يكونان عنده لا عند غيره" (الكواشي، ص: 207). وهذا يضرب مما تقدم في قوله: "لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا" (الزمر: 5)، ثم قال: "والمعنى لو كان ذلك جائزا في صفته تعالى لاتخذ به حيث لم يظهر لكم "إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ"، من جعل الوَقْفَ على "لَدُنَّا" تأمّا، جعل "إِنْ" بعدها نافيةً، ومن جعل "إِنْ" شَرْطِيَّةً لم يجز الوَقْفُ على "لَدُنَّا" (الكواشي، ص: 207)، والمعنى على هذا: "لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه إِنْ كنا فاعلين، ولكنّا لم نفعله لأن ذلك غير لائق بصفات الربوبية، فوقع التعبير ثم الإرادة عن قبولها، وكثير أن يتوسع في إطلاق بعض الألفاظ على بعض بحسب الملابسة أو المقاربة أو المسببية والسببية كهذه الآية، وهو كثير في الكلام، وكذلك في قوله: "إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ" كناية عن القدرة وقبولها. والله أعلم. انتهى

- (1) بفتح أوله ثم السكون، ولام أخرى: قصبة كورة بالأندلس كبيرة يتصل عملها بعمل أكشونية وهي شرق من أكشونية وغرب من قرطبة، بينها وبين قرطبة على طريق إشبيلية خمسة أيام أربعة وأربعون فرسخا، وبين إشبيلية اثنان وأربعون ميلا، وهي برية بحرية غزيرة الفضائل والثمر والزرع والشجر ولأدمها فضل على غيره، ولها مدن، وتعرف لبلة بالحمراء. (معجم البلدان، ياقوت الحموي، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م، ج5، ص: 10).
- (2) ترجم له ابنه أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي في كتابه المنسبكات في علم الذكاة، تحقيق: إبراهيم التيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 17-18.
- (3) حققه خالد بن أحمد صقلي، مطبوعات كلية الآداب ظهر المهرز فاس، دار الأمان، الرباط، 2018م.
- (4) "جوانب من النشاط العلمي على عهد السلطان المولى سيلمان (1206-1238هـ)"، العافية عبد القادر، دعوة الحق، ع: 296، 26 أكتوبر 2018م.
- (5) ينظر موقع وزارة الثقافة والشباب، قطاع الثقافة اطلعت عليه بتاريخ 2021/05/28م، <https://www.minculture.gov.ma/?p=9508#.YLAgdqgzbiU>.
- (6) فهرست عبد القادر الفاسي، تحقيق محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء، دار ابن حزم ط1 1424هـ-2003م، ص: 17.
- (7) ويرجع سبب هذه التسمية أن السلطان أحمد المنصور بعث لولده المأمون بفاس هدية من مراكش فيها تحف وأموال عريضة من بينها فيلة صغيرة، فخرج للقاء ذلك أهل فاس بنحو مائة ألف شيخ. انظر: المنسبكات، ص: 18/ انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، د.ط، د.ت ج2 ص: 445.
- (8) صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفرائي، تحقيق عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2004م، ص: 312.
- (9) فهرست الشيخ عبد القادر الفاسي، ص: 18.
- (10) ينظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد بن فضل الله المحبي (ت1111هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون تاريخ، ص: 446-448/ الفهرست للشيخ عبد القادر الفاسي، ص: 18-19.
- (11) خلاصة الأثر، ج2، ص: 444.
- (12) صفوة من انتشر ص: 312 باختصار.
- (13) دليل مؤرخ المغرب الأقصى، عبد السلام بن سودة ج1 ص: 175.
- (14) فهرست الشيخ عبد القادر الفاسي، ص: 17.
- (15) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (16) المدرسة المصباحية: تقع بفاس قرب جامع القرويين، سيدها أبو الحسن المريني، وسميت بالمصباحية نسبة لمصباح بن عبد الله البالصوتي المتوفى سنة 750هـ، لأنه أول من درس بها بعد بنائها. انظر ترجمته في سلوة الأنفاس لسيد محمد بن جعفر الكتاني، الطبعة الأولى، 1425هـ، دار الثقافة للنشر الدار البيضاء المغرب، ج2 ص: 64-65.
- (17) صفوة من انتشر، ص: 310.

(18) المنسبكات، ص: 18.

(19) رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها، سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت1382هـ)، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011م، ص: 13.

(20) طبقات الحَضَيْكِي لمحمد بن أحمد الحَضَيْكِي المتوفى سنة 1189هـ، تقديم وتحقيق: أحمد بومزكو، الطبعة الأولى، 1427هـ 2006م، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، المغرب، ص: 506-507.

(21) صفوة من انتشر، مرجع سابق ص: 310-311.

(22) خلاصة الأثر، ج2 ص: 444 بتصرف.

(23) صفوة من انتشر، ص: 312.

(24) فهرست عبد القادر الفاسي، ص: 13.

(25) محمد بن محمد-فتحنا-الصنهاجي، من قبيلة صنهاجة الشهيرة بالمغرب، تقدم في سلفه العلم، الفقيه العلامة المشارك الحزير الذاكر المتجهد المتبتل القائم أنواع العبادات منذ نشأته. طلب لعدة وظائف فامتنع من قبولها، وأخيرا طلب أن يكون إماما لجلالة الملك محمد الخامس فاعتذر عن ذلك لأسباب صحية، وهو الذي عيّن من يقوم بذلك الوظيف... توفي يوم السبت سادس صفر الخير عام خمسة وسبعين وثلاثمائة وألف، ودفن خارج باب عجيصة بروضة هناك (سلّ النصال للنصال بالأشياخ وأهل الكمال، فهرس الشيوخ، تأليف: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م، ص: 158 باختصار).

(26) قال في شرح العقيدة الكبرى، المسماة عقيدة أهل التوحيد، للإمام السنوسي (ت895هـ)، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م: "ومن الجائزات في حقه تعالى خلق العباد، وخلف أعمالهم، وخلق الثواب والعقاب عليها، ولا يجب عليه شيء من ذلك، ولا مراعاة صلاح ولا أصلح، وإلا وجب ألا يكون تكليف ولا محنة دنيوية ولا أخروية، والأفعال كلها خيرها وشرها، نفعها وضرها مستوية في الدلالة على باهر قدرته جلّ وعزّ، وسعة علمه ونفوذ إرادته، لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص". فصل فيما يجوز في حقه سبحانه وتعالى، ص: 358.

(27) الحديث عند الترمذي طويل منه: "ثم قال: فرغ ربكم من العباد فريق في الجنة وفريق في السعير"، أبواب القدر، باب ما جاء أن الله كتب كتابا لأهل الجنة وأهل النار.

(28) هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده، وفيه: "عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَبَضَ مِنْ طِينَتِهِ قَبْضَتَيْنِ قَبْضَةً يَمِينِهِ وَقَبْضَةً بِيَدِهِ الْأُخْرَى، فَقَالَ لِلَّذِي بِيَمِينِهِ: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَقَالَ لِلَّذِي بِيَدِهِ الْأُخْرَى: هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي، ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ فَهُمْ يَتَنَاسَلُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْآنَ. مسند أبي موسى رضي الله عنه، أول حديث أبي موسى"، قال بعدما ذكره كاملا: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". نفسه. وعند البيهقي برواية: "خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي " قَالَ: فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَعَلَى مَاذَا نَعْمَلُ؟ قَالَ: «عَلَى مُوَاقَعَةِ الْقَدَرِ». القضاء والقدر للبيهقي ص: 224.

(29) ذكره ابن عجيبة الحسني (ت1224هـ) في تفسيره البحر المديد نقلا عن أبي الحسن الشاذلي قوله: "ذروا التدبير، وإن كان ولا بد من التدبير، فدبروا ألا تدبروا"، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دون طبعة، 1419هـ، ج4، ص: 270.

(30) يقصد الحكم العطائية لابن عطاء الله السكندري المتوفى سنة 709 هـ.

(31) الحكمة الرابعة من حكم ابن عطاء الله السكندري، ينظر: إيقاظ الهمم في شرح الحكم أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني (ت1224هـ)، تقديم ومراجعة محمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دون تاريخ، دون طبعة، ص: 36.

(32) ينظر: إيقاظ الهمم في شرح الحكم، ص: 37.

(33) أي لا بد من التوكل على الله تعالى والسعي، وأن يعتمد القلب على الله تعالى لا على الأسباب المتخذة، لأنه سبحانه هو الفاعل المختار إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل.

(34) ذكره ابن قيم الجوزية (ت751هـ) بلفظ: "الدين كله خُلُق، فمن زاد عليك في الخلق، زاد عليك في الدين، وكذلك التصوف". مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة، 1416هـ، 1996م، ج2، ص: 294. ثم نقل قول الكتاني (ت322هـ): "التَّصَوُّفُ خُلُقٌ، فَمَنْ زَادَ عَلَيكَ فِي الْخُلُقِ زَادَ عَلَيكَ فِي التَّصَوُّفِ". وهو محمد بن علي بن جعفر الكتاني وكنيته أبو بكر، ويقال أبو عبد الله، وأبو بكر أصح، أصله من بَعْدَاد، صاحب الجُنَيْد (ت298هـ)، وأبا سعيد الخزاز (ت286هـ)، وأبا الحسين النوري (ت295هـ)، وأقام بمكة مجاورا بها إلى أن مات، وَكَانَ أَحَدَ الْأَيَّامَةِ. حكى عن أبي مُحَمَّد المرتعش أنه كَانَ يَقُول: "الكتاني سراج الحرم". مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة بمكة المكرمة. (ينظر كتاب "طبقات الصوفية"، أبو عبد الرحمن السلمي (ت416هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ، 1998م، ص: 282-283).

(35) هذا البيت الشعري هو للشاعر المخضرم لبید بن ربيعة بن مالك العامري (ت41هـ). يُكْنَى أبا عقيل. قال عنه ابن سلام الجمحي (ت232هـ): "وَكَانَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ أَبُو عَقِيلٍ فَارِسًا، شَاعِرًا، شَجَاعًا، وَكَانَ عَذْبَ الْمُنْطِقِ، رَقِيقَ حَوَاشِي الْكَلَامِ، وَكَانَ مُسْلِمًا، رَجُلَ صَدَق". طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، دون تاريخ، دون طبعة، ج1، ص: 135/ روى البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أَصْدَقُ بَيِّنَةٍ قَالَهُ الشَّاعِرُ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ". صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الخامسة، 1414هـ، 1993م، كتاب الرقاق، باب: الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله، والنار مثل ذلك".

(36) يقصد ابن عطاء الله السكندري شارحا لقوله تعالى من سورة القصص (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون) الآية 68. وبين الفوائد التي تتضمنها، منها: يتضمن إلزاما للعبد بترك التدبير مع الله، لأنه إذا كان يخلق ما يشاء فهو يدبر ما يشاء، فمن لا خلق له لا تدبير له. (ينظر التنوير في إسقاط التدبير، ابن عطاء الله السكندري، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، المطبعة الأزهرية للتراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2007م، ص: 24).

(37) الحكمة الرابعة من حكم ابن عطاء الله السكندري.

(38) سورة الزمر الآية: 5.

(39) سورة الأنبياء الآية: 17.

(40) هو الإمام الحسين بن عبد الله بن محمد، شرف الدين الطيبي المتوفى سنة 743هـ، من علماء التفسير والحديث والبيان، هو من بلدة تبريز، يعد أحد أعلام عصره علما وعملا. قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في "الدرر الكامنة"، إنه كان: "آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة، شرح الكشاف شرحاً كبيراً، وأجاب عمّا خالف مذهب السنة أحسن جواب، يعرف فضله من طالعه". له حاشية على الكشاف للزمخشري استوعب فيها تفسيره كاملاً، ورد ما فيه من اعتزال، مبيناً ما عليه أهل السنة والجماعة من أمور الاعتقاد. أثنى على حاشية كثير من العلماء والمحققين لما رأوه فيه من سعة علم، وبيان الحق مع الإنصاف. قال عنها ابن خلدون (ت808هـ): "وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرح شرف الدين الطيبي، من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيّفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم". مقدمة ابن خلدون ج1، ص: 556. ينظر لترجمته في: (الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، ج2، ص: 186).

(41) ينظر كتاب فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الطيبي (ت743هـ)، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، الطبعة الأولى 1434هـ، 2013م، ج13، ص: 339.

(42) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ص: 182، 183.

(43) ينظر تفسير الكشاف لجار الله الزمخشري (ت538هـ)، ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ، 1987م، ج4، ص: 112/ ج4، ص: 283.

(44) سورة الأنبياء، الآية 17.

(45) هو موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن حسن الموصلي الشافعي، المعروف بالكواشي، بفتح وتخفيف ومعجمة- نسبة إلى كواشة قلعة بالموصل بالعراق. نشأ رحمه الله تعالى في كنف العلم والعلماء، فقرأ القرآن على والده، حيث توفي والده في مقتبل عمره، ثم رباه خاله وأشغله بطلب العلم، اشتغل وبرع في القراءات والتفسير والعربية. قال عنه شمس الدين الذهبي: "العلامة الزاهد موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن الكواشي الموصلي المفسر". المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، ص: 216. وعده ابن الجزري (ت833هـ) في طبقات القراء، قال عنه: "أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، الإمام أبو العباس الكواشي الموصلي المفسر، عالم زاهد كبير القدر (...). له تفسيران: كبير وسماه "تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر"، وصغير سماه "في شرح القرآن العزيز". توفي سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمانين وستمائة. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري بتصرف، ج1، ص: 151.

(46) ينظر تفسيره "التلخيص في تفسير القرآن العزيز"، تحقيق: عماد قدرى العياضي، ج3، ص: 207.

(47) سورة الزمر الآية 5.

(48) التلخيص في تفسير القرآن العزيز، ج3، ص: 207.

(49) في المصدر الأصل: "ولكن لم نفعل لاستحالته في حقنا". ينظر الجزء نفسه، والصفحة نفسها. ولعل هذا تصرف من شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق:

- (1) إيقاظ الهمم في شرح الحكم أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني (ت1224هـ)، تقديم ومراجعة محمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دون تاريخ، دون طبعة.
- (2) التلخيص في تفسير القرآن العزيز، موفق الدين الكواشي الموصل، تحقيق: عماد قدرى العياضى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1440هـ، 2019م
- (3) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد ابن حزم الظاهري (ت456هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ، دون طبعة.
- (4) التنوير في إسقاط التدبير، ابن عطاء الله السكندري، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، المطبعة الأزهرية للتراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2007م.
- (5) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد بن فضل الله المحيبي (ت1111هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.
- (6) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، الطبعة الثانية 1396هـ، 1972م، دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد الدكن - الهند.
- (7) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 هـ، 1981م.
- (8) سَلِّ النصال للنصال بالأشياخ وأهل الكمال، فهرس الشيوخ، تأليف: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م.
- (9) سلوة الأنفاس لسيدى محمد بن جعفر الكتاني، الطبعة الأولى، 1425هـ، دار الثقافة للنشر الدار البيضاء المغرب.
- (10) شرح العقيدة الكبرى، المسماة عقيدة أهل التوحيد، للإمام السنوسي (ت895هـ)، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.
- (11) صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الخامسة، 1414هـ، 1993م.
- (12) صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفرائي (ت1156هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2004م.
- (13) طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي المتوفى سنة 1189هـ، ص 506-507، تقديم وتحقيق أحمد بومزكو الطبعة الأولى 1427هـ 2006م، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، المغرب.
- (14) طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السُّلَمي (ت416هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ، 1998م.
- (15) طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، دون تاريخ، دون طبعة.
- (16) عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي بن الجد للسلطان المولى سليمان، تحقيق خالد بن أحمد صقلي، دار الأمان، الرباط، 144هـ 2018م.
- (17) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (ت833هـ)، مكتبة ابن تيمية، مطبعة الخانجي، الطبعة الأولى، 1351هـ.

- 18) فتوح العيّب في الكشف عن فنّاع الرّيب (حاشية الطيبي على الكشف)، شرف الدين الطيبي (ت743هـ)، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، الطبعة الأولى 1434هـ، 2013م.
- 19) فهرست عبد القادر الفاسي، وتسمى بالإجازة الكبرى، تحقيق محمد بن عزوز، دار ابن حزم، مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1424هـ 2003م.
- 20) القضاء والقدر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- 21) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت538هـ)، ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ، 1987م.
- 22) مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة، 1416هـ، 1996م.
- 23) معجم البلدان، ياقوت الحموي المتوفى سنة 626هـ، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م.
- 24) المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين الذهبي المتوفى سنة 748هـ، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- 25) المنسبكات في علم الذكاة، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي (ت1096هـ)، تحقيق: إبراهيم التيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.